السياسة الخارجية الامريكية في عهد ثيودور روزفلت (١٩٠١ـ ١٩٠٩): دراسة في ملامح التوسع الامبريالي وانطلاقة القوة البحرية / (قناة بنما إنموذجاً)

المدرس الدكتور
أمجد رسول محمد العوادي
جامعة الكوفة ـ مركز دارسات الكوفة

السياسة الخارجية الامريكية في عهد ثيودور روزفلت (١٩٠١ـ ١٩٠٩): دراسة في ملامح التوسع الامبريالي وانطلاقة القوة البحرية (قناة بنما إنموذجاً)

U.S. Foreign Policy under Theodore Roosevelt (1901-1909): A Study in the Features of Imperial Expansion and the Rise of Naval Power"Panama Canal Model

المدرس الدكتور
أمجد رسول محمد العوادي
جامعة الكوفة ـ مركز دارسات الكوفة
Dr. Amjad Rasoul Mohammed Al-Awadi
University of Kufa -Kufa Studies Center
amjedr.alawadi@uokufa.edu.iq

مستخلص البحث:
يتناول هذا البحث التحوّل الجوهري الذي طرأ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال فترة حكم ثيودور روزفلت (١٩٠١–١٩٠٩)، مسلّطًا الضوء على الانتقال من نهج انعزالي نسبي إلى انخراط عالمي منهجي ارتكز على القوة البحرية والتدخل الاستباقي. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية ترى أن عوامل داخلية متعددة شملت الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتقنية، هيأت البنية المادية والسياسية اللازمة لصعود طموح أمريكي أكبر، وأن روزفلت قدّم تطبيقًا عمليًا لهذا التحول من خلال تكتيكات مثل (دبلوماسية العصا الغليظة) و(ملحق روزفلت)، إلى جانب المشاريع الاستراتيجية كمشروع قناة بنما، التجسيد الابرز لهذا التحول الجوهري والنقلة النوعية في تصدير الإمبريالية الامريكية عالمياً. يتناول البحث الردود الداخلية الأمريكية من مناهضة الإمبريالية واحتجاجات أمريكا اللاتينية. حاولت هذه الدراسة فهم التوازن بين القوة الصلبة والناعمة لاستدامة الاستقرار الإقليمي والدولي. ويختم بالاستنتاج بأن إرث روزفلت قد استمر في توجيه مسارات السياسة الخارجية الأمريكية اللاحقة، رغم تجدد الأساليب المتبعة عبر الزمن، بدءًا من الأسلوب القسري، مرورًا بدبلوماسية "الجوار الحسن"، وصولًا إلى توظيف أدوات اقتصادية وسياسية متطورة لاحقًا.

الكلمات المفتاحية: ثيودور روزفلت، السياسة الخارجية، مبدأ روزفلت، قناة بنما، القوة البحرية، أمريكا اللاتينية، الإمبريالية.

Abstract
This study examines the fundamental shift in US foreign policy during the presidency of Theodore Roosevelt (1901–1909), highlighting the transition from a relatively isolationist approach to a systematic global engagement based on naval power and preemptive intervention. The study proceeds from a basic premise that multiple internal factors, including economic, political, and technological dimensions, created the necessary material and political infrastructure for the rise of greater American ambition. Roosevelt demonstrated this transformation through tactics such as "big stick diplomacy" and the "Roosevelt Appendix," along with strategic projects such as the Panama Canal, the most prominent embodiment of this fundamental shift and the qualitative shift in the global export of US imperialism. The study examines the US domestic responses to anti-imperialism and Latin American protests. This study attempts to understand the balance between hard and soft power to sustain regional and international stability. He concludes by concluding that Roosevelt's legacy has continued to guide subsequent American foreign policy, despite the renewal of methods over time, starting with coercive measures, through "good neighbor" diplomacy, and later on, the use of advanced economic and political tools.
Keywords: Theodore Roosevelt, Foreign Policy, Roosevelt Doctrine, Panama Canal, Naval Power, Latin America, Imperialism.

المقدمة:

شهدت أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحولا في بنية النظام الدولي تمثل في تصاعد التنافس الإمبريالي الأوروبي، وسباق التسلّح البحري، وتعمّق الترابط الاقتصادي عبر شبكات التجارة العالمية. في هذا المناخ الدولي المتسارع، لم تعد الحدود الاقليمية قادرة على احتواء الآثار المادية والسياسية للتطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية، فتبلورت رؤية لدى النخب السياسية الحاكمة مدفوعة بمصالح القوى الاقتصادية، ضرورة إعادة قراءة دور الدول الكبرى وأساليب توظيف القوة في إدارة المصالح العابرة للحدود. وفيما يخص الولايات المتحدة الامريكية، تشير التحولات الداخلية من توسّع صناعي وزيادة سكانية هائلة وثورة في النقل والاتصالات، إلى ظهور الحاجة الى تصريف المنتجات الفائضة عن الحاجة والبحث عن الاسواق لاستيعاب رؤوس الاموال المتضاعفة. ومن ثم البحث عن آليات لحماية الأسواق وطرق التجارة، وهو ما شكّل خلفية حاسمة لظهور خيارات استراتيجية جديدة في السياسة الخارجية الأميركية. لا سيما أهمها الحاجة لشق طريق تجاري بين المحيطين.

في هذا الإطار، يحتل عهد ثيودور روزفلت (١٩٠١-١٩٠٩) لحظة فارقة لتدشين الامكانات والمقدرات في تدعيم وتقوية الدور السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية، إذ مزج بين مقاربات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية، من

اصطلاح "دبلوماسية العصا الغليظة Big Stick) " (Policy إلى اصدار ملحق روزفلت (Roosevelt Corollary)على عقيدة مونرو، ليحوّل طابع النفوذ الأميركي من دفاعي إلى تدخلِي. وصولاً الى الغاية الاستراتيجية المحاكية لاستحقاق ومتطلبات الأمن القومي الأمريكي والمتمثلة في انجاز مشروع قناة بنما، ولم يكن أنشاء "الأسطول الأبيض العظيم" إلا واحداً من أبرز التطبيقات العملية لرؤيته الاستراتيجية التي ربطت بين التفوق البحري وحماية المصالح الاقتصادية.

أهمية البحث

تتأتى أهمية هذا البحث من أنه سلط الضوء على مرحلة مهمة في مسار تطور السياسة الخارجية الامريكية، إذ يُعَدّ مطلع القرن العشرين مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية، فقد شهد النظام العالمي تحولات عميقة ارتبطت بصعود قوى جديدة، كان أبرزها الولايات المتحدة الأميركية التي انتقلت من موقع الانعزال النسبي إلى موقع الفاعل المركزي في صياغة التوازنات العالمية. وقد تبلورت هذه النقلة بصورة واضحة في عهد الرئيس ثيودور روزفلت (١٩٠١–١٩٠٩)، الذي يُنظر إليه بوصفه أحد أبرز المهندسين الأوائل للسياسة الخارجية الأميركية الحديثة. فقد صاغ سياسة تقوم على المزج بين القوة البحرية والوسائل الدبلوماسية والمشروعات الاستراتيجية الكبرى، الأمر الذي أفضى إلى إعادة تعريف مكانة الولايات المتحدة في محيطها الإقليمي والدولي.

وقد تناول البحث بالاعتماد على مصادر وثائقية ومراجع مهمة، لحظة تأسيسية في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية، إذ مثّل عهد روزفلت نقطة تحول من مبدأ مونرو (الذي اقتصر على رفض التدخل الأوروبي في القارة الأميركية) إلى ملحق روزفلت (الذي شرعن التدخل الأميركي المباشر في شؤون أمريكا اللاتينية بذريعة حفظ الاستقرار). ومن هنا، فإن دراسة هذه المرحلة تمكّن من فهم الجذور الأولى لسياسة الهيمنة الأميركية اللاحقة، سواء من خلال بناء الأسطول الأبيض العظيم، أم مشروع قناة بنما، أم التدخلات المالية والمؤسساتية التي رسّخت نموذج "الهيمنة المؤسَّسة."

إشكالية البحث

تمثل الاشكالية في التساؤل: كيف أسهمت التحولات الداخلية، وما افرزته من نتائج اقتصادية انعكس تأثيرها على تعاظم الولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر في بلورة سياسة خارجية توسعية خلال عهد روزفلت، وكيف انعكست هذه التحولات في أدوات عملية مثل القوة البحرية، ومشروع قناة بنما، وملحق روزفلت؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها أن تراكم عناصر القوة المادية والبشرية في الولايات

المتحدة قد وفّرا قاعدة صلبة لصياغة سياسة خارجية توسعية، وأن روزفلت بما يعتقد من فكر توسعي وايمان بالقوة في الاداء السياسي، جسّد هذا التحول من خلال نموذج مزدوج يجمع بين القوة الصلبة (الأسطول، التدخل العسكري) والقوة الناعمة (الدبلوماسية، الوساطات، المشاريع الاقتصادية)، وهو ما مهد لتكريس نمط جديد من الهيمنة الأميركية في نصف الكرة الغربي.

البعد المكاني والزماني للبحث

ينحصر النطاق الزمني للبحث في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٩، أي فترة حكم روزفلت، مع الاستعانة بخلفية تاريخية من أواخر القرن التاسع عشر لفهم السياق الداخلي السابق على هذه الحقبة. أما من حيث النطاق المكاني، فإن الدراسة تركز بالدرجة الأولى على نصف الكرة الغربي وأمريكا اللاتينية باعتبارهما ميدان التجربة المباشر للسياسة الجديدة، مع تناول محدود للأبعاد الآسيوية.

منهجية البحث

أعتمد البحث على المنهج الوصفي كحقل معلوماتي، والمنهج التاريخي الذي يتتبع الوقائع التاريخية ويحلل مضامينها النظرية والسياسية، من أجل الكشف عن المحددات والآليات التي أسست للسياسة الخارجية الأميركية في عهد روزفلت.

المبحث الأول : التحولات الداخلية وأثرها في صياغة السياسة الخارجية لثيودور روزفلت

أولاً : التحولات البنيوية

شهدت الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الى جانب موقعها الجيوستراتيجي، تحولات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مهدت الطريق لتحولها من قوة إقليمية إلى دولة ذات طموحات عالمية. فقد أدى النمو السكاني والانفجار العمراني، مدعومًا بتدفق موجات الهجرة، إلى توسيع القاعدة السوقية وتوفير قوة عاملة واسعة، بينما شكّلت الثورة الصناعية الثانية * مع توسع صناعة الفولاذ والنفط، وتطبيقات الكهرباء، وبناء شبكة السكك الحديدية، بنية إنتاجية وتقنية مكّنت البلاد من المنافسة على المستوى الدولي، مما وفّر الأساس المادي والسياسي لسياسة خارجية أكثر طموحًا. وتوضح الدراسات التاريخية أن تلك التحولات لم تكن هامشية، بل شكلت تغييرًا جوهريًا في قدرات الدولة، وأسست القاعدة التي استند إليها صانعو القرار، بمن فيهم الرئيس ثيودور روزفلت، لصياغة سياسة خارجية تعتمد على القوة البحرية والتدخل الاستباقي كما سنرى، لحماية المصالح الأمريكية في العالم (Hounshell, 1984, p. 212; Chandler, 1977, p. 45; LaFeber, 1994, p. 32).

فمن الناحية الديموغرافية، شهدت الولايات المتحدة انفجارًا سكانيًا ملحوظًا، إذ ارتفع عدد السكان من نحو ٣٨,٥ مليون نسمة عام ١٨٧٠م إلى ما يزيد عن ٩٢ مليون نسمة بحلول عام ١٩١٠م، أي أكثر من الضعف خلال أربعة عقود (U.S. Census Bureau, 1911, p. 12). ذلك النمو السكاني كان مقرونًا أيضا بظاهرة الهجرة الأوروبية الكثيفة الى الولايات المتحدة في تلك المدة، التي وفرت قوة عاملة رخيصة ومتنوعة ساهمت في تغذية عجلة التصنيع والتوسع الحضري. ادى الازدهار الصناعي غير المسبوق في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، الذي عرف بعصر الآلات، الى تصاعد الطلب على العمال في المصانع الاميركية . فقد وفد ٢٠ مليون مهاجر جديد بين الحرب الاهلية والحرب العالمية الاولى من جنوب وشرق اوربا مدفوعين بالفقر والاضطهاد الديني في اوطانهم الى اميركا. (بريستون، ٢٠٢١، ص٩١). وفي الوقت نفسه، أدى ذلك النمو بطبيعة الحال، إلى بروز أسواق داخلية ضخمة، خلقت طلبًا واسعًا على السلع المصنعة، وهو ما وفّر قاعدة لتطور صناعي غير مسبوق. فبين سنتي ١٨٧٠م و١٩٠٠م ارتفع إنتاج الفولاذ الأمريكي من أقل من ٧٠،٠٠٠ طن إلى أكثر من ١٠ ملايين طن سنويًا، متجاوزًا انتاج بريطانيا وألمانيا معًا (Hobsbawm, 1987, p. 57). تخطى انتاج الولايات المتحدة الصناعي انتاج الدول الاوربية مجتمعة، واوشك ان يتجاوز القطاع المالي لبريطانيا، كانت البنوك الامريكية توفر امكانيات سهلة للقروض. (بريستون، ٢٠٢١، ص٨١)، إلى جانب ذلك، لعبت شبكة السكك الحديدية وخطوط التليغراف دورًا محوريًا في ربط الولايات المتحدة بدول القارة الأمريكية، إذ ارتفع طولها من نحو ٤٥ ألف ميل في مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر إلى أكثر من ٢١٥ ألف ميل بحلول سنة ١٩٠٠م والتي سهلت تنامى التبادل الداخلي بشكل كبير والذي رفدته وفرة الموارد الطبيعية والاراضي الخصبة فضلا عن وجود العديد من الموانئ على خليج المكسيك وعلى المحيطين، (Library of Congress, n.d.). وقد ساعد ذلك التوسع على دمج الأسواق الداخلية وخفض تكاليف النقل وتسهيل وصول الموارد الطبيعية من الغرب الأمريكي إلى مراكز الصناعة في الشرق. مما جعل الاقتصاد الأمريكي أكثر تكاملًا وانفتاحًا على التجارة الدولية. حتى أن شارف القرن التاسع عشر على الانتهاء وصل نصيبها من الانتاج العالمي الى ٣٠% بحلول عام ١٩٠٠م، والى ٣٥% بحلول عام ١٩٠٧م. وارتفع انتاجها من الصلب الى ٢٣,٤ مليون طن عام ١٩٠٧م، وبالمقارنة ب ٦,٥ مليون طن فقط في بريطانيا و ١١,٩ مليون طن في المانيا، وفي صناعة الفحم كانت الولايات المتحدة المتصدرة اوائل القرن العشرين.

(فريد زكريا، ١٩٩٩، ص١٥٨). كما شهد قطاع النفط طفرة مماثلة مع صعود شركات مثل "ستاندرد أويل" التي مثّلت رمزًا للهيمنة الصناعية الأمريكية. ومن الناحية التكنولوجية، ارتبطت تلك الطفرة بابتكارات نوعية مثل المصابيح الكهربائية والمصاعد وخطوط الإنتاج، التي عززت الإنتاجية والقدرة التنافسية العالمية للصناعة الأمريكية (Cain & Hopkins, 2016, p. 133). وغدت الشركات الامريكية الرائدة امثال انترناشينال هارفستر وسنجر ودوبونت وبل وكولت على قدم المساواة ان لم تكن افضل من أي شركات اخرى في العالم، وتتمتع بسوق داخلي افضل من اسواق بريطانيا والمانيا وسويسرا وفاقت كفاءة منتوجاتها الصناعية روسيا القيصرية، وحين زار مصمم السفن الحربية البريطاني الشهير وليام وايت اميركا عام ١٩٠٤م، انبهر مما رآه من بناء السفن المقاتلة والطرادات المدرعة في سلاح البحرية الامريكية. وبات اجمالي الدخل القومي والفردي اعلى مما لدى جميع البلدان بحلول عام ١٩١٤. (بول كيندي،٢٠٠٧، ص٣٧٢).

وعلى الصعيد الزراعي، أدى إدخال المكننة الحديثة وتوسع المزارع الكبرى (Bonanza farms) في ولايات الغرب الأوسط إلى زيادة إنتاجية الحبوب والقطن، ما جعل الولايات المتحدة مصدرًا رئيسيًا للغذاء والمواد الخام المورد الى أوروبا (National Park Service, n.d.). ذلك الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية عزز من اعتماد الولايات المتحدة على التجارة الخارجية، ومهّد لروزفلت لاحقًا تبرير سياساته التوسعية تحت ذريعة حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية.

ومن الناحية الاجتماعية، رافق ذلك النمو بروز طبقة وسطى حضرية أكثر وعيًا بدورها السياسي، فضلاً عن توسع الحركات العمالية والنقابية المطالبة بتحسين ظروف العمل. وقد أفرزت هذه التطورات توترًا بين رأس المال والعمل، خاصة في ظل صعود الشركات الاحتكارية الكبرى (Trusts). * وعلى الرغم من أنّ تلك التوترات مثّلت تحديًا داخليًا، إلا أنّها دفعت الإدارة الأمريكية إلى البحث عن حلول خارجية، منها التوسع في الأسواق العالمية لتصريف الفائض الإنتاجي وامتصاص الضغوط الداخلية (LaFeber, 1998, p. 64).

من الناحية السياسية، مثّلت الحرب الأهلية الامريكية (١٨٦١–١٨٦٥) وما أعقبها من عملية إعادة الإعمار، مرحلة تأسيسية لدور الدولة الفيدرالية كفاعل مركزي قادر على توحيد الأمة وتوجيه مواردها. ومع نهاية القرن التاسع عشر، برزت الولايات المتحدة كأمة أكثر تماسكًا، ذات مؤسسات قوية، وهو ما عزز ثقة النخب السياسية بقدرة الدولة على ممارسة دور عالمي أكبر (McPherson, 2007, p. 302).

إن تلك التحولات الداخلية خلقت بيئة مؤاتيه لظهور قيادات سياسية جديدة ذات طموحات عالمية، من أبرزها ثيودور روزفلت. فقد أدرك الأخير أن القوة الاقتصادية والديموغرافية والتكنولوجية لا بد أن تنعكس في السياسة الخارجية عبر التوسع والتدخل وصياغة دور عالمي. (LaFeber, 1998). وبذلك يمكن القول إنّ التحولات الداخلية لم تكن مجرد خلفية تاريخية، بل كانت المحرك الأساسي الذي دفع روزفلت إلى تبني عقيدة سياسية قائمة على القوة البحرية والتدخل المباشر، باعتبارها امتدادًا طبيعيًا للتحولات البنيوية داخل المجتمع الأمريكي الجذور الفكرية والشخصية.

ثانياً : روزفلت واحياء القوة البحرية الأمريكية

يُعد ثيودور روزفلت واحدًا من أبرز الرؤساء الأمريكيين الذين تركوا بصمة فكرية وسياسية عميقة في مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وإذا كان من الصعب فصل شخصيته القيادية عن سياق التحولات الداخلية والخارجية التي عرفتها الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، فإنّ فهم نشأة فكره السياسي التوسعي يقتضي النظر إلى تكوينه الفكري، وتجربته العملية المبكرة، ثم انتقاله إلى بلورة عقيدة جديدة قائمة على مبدأ التدخل الفعّال والقوة البحرية.

ولد روزفلت في نيويورك عام ١٨٥٨ من عائلة ثرية ومنفتحة، ما أتاح له تلقي تعليم جيد والاطلاع المبكر على الفكر السياسي والتاريخي الأوروبي والأمريكي (Dalton, 2002, p. 21). وعلى الرغم من معاناته الصحية في طفولته، فقد طور شخصية مفعمة بالطموح والانضباط الذاتي، وهو ما انعكس لاحقًا في أسلوبه القيادي الحازم. ومنذ شبابه، أبدى اهتمامًا خاصًا بالتاريخ العسكري، متأثراً بحكايات، جيمس د. بولوك وإيرفين بولوك، اللذين كانا من الشخصيات البارزة في البحرية الكونفدرالية خلال الحرب الأهلية (Johnson, 1958, pp. 76–82). تلك القصص المفعمة بالحيوية حول السفن الحربية وكسر الحصار أثارت اهتمامه وألهمته دراسة الموضوع بشكل أكاديمي. وفي سن الرابعة والعشرين فقط، أكمل روزفلت كتابه (الحرب البحرية ١٨١٢) " The Naval War of 1812". الذي لم يكن مجرد تأريخ للحرب الأمريكية–البريطانية، بل دراسة تحليلية ركزت على دور القوة البحرية في تحديد موازين القوى الدولية، مؤكدًا أن التفوق البحري شرطا لازما للهيمنة العالمية وقد اوضح في ذلك العمل المبكر قناعته الراسخة بأن عدم استعداد بلاده البحري الردعي كان خللا استراتيجيا وسبباً رئيسياً في اندلاع الحرب مع بريطانيا. (Karsten, 1971, pp. 585–600; Johnson, 1958, pp. 76–82).

كذلك تأثر روزفلت بعمق بفكر الأدميرال الأمريكي ألفرد ثاير ماهان*، وخاصة كتابه (تأثير القوى البحرية في التاريخ ١٦٦٠-١٧٨٣) The Influence of Sea Power upon History). (1660–1783 الذي أكّد فيه أنّ الدول التي سيطرت على البحار، مثل بريطانيا، تمكنت من فرض هيمنتها على النظام الدولي، وأن الولايات المتحدة، بما تملكه من موارد طبيعية وبشرية، مؤهلة لتكرار التجربة شرط تطوير قوة بحرية حديثة قادرة على حماية طرق التجارة وتوسيع النفوذ (Mahan, 1890, Project Gutenberg).

برزت شخصية الرئيس ثيودور روزفلت (١٩٠١-١٩٠٩) كمهندس رئيس للهيمنة الأمريكية الصاعدة، التي لم تكن سياساته مجرد ردود فعل على الأحداث، بل كانت تطبيقاً مدروساً لعقيدة متكاملة قائمة على إيمانه بـ"الداروينية الاجتماعية"* وضرورة اضطلاع الولايات المتحدة بدور "شرطي العالم" (Ninkovich, 1986, pp. 221–245) إذ لم تكن الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بممارسة دور عالمي عشية الحرب الأمريكية-الإسبانية في عام ١٨٩٨م. فمنذ نهاية الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥)، عانت البحرية الأمريكية من إهمال مزمن ونقص حاد في التمويل، ففي أوائل عام ١٨٩٧م، كانت غير مهيئة للحرب مطلقا، ولم تكن القضايا العالمية الملحة تدفع الأمريكيين للمطالبة بأسطول أقوى. (Trask, 1981, pp. 13–16) إذ كانت البحرية تفتقر إلى سفن حديثة، فبينما امتُلكت الدول الأوروبية قوات بحرية مُعاصِرة، كانت الولايات المتحدة لا تزال في طور بناء 'البحرية الجديدة' وكانت السفينة الحربية USS Oregon BB-3)) هي السفينة الحربية الوحيدة المتمركزة على الساحل الهادئ عندما أُعيدت إلى الخدمة وجاءت لتشارك في العمليات (Oregon, DANFS; NHHC).

وفي عام ١٨٩٧م، تم تعيين روزفلت مساعداً لوزير البحرية، المنصب الذي سمح له بتطبيق رؤاه. على الرغم من أن الرئيس السابق ويليام ماكينلي William Mckinley (١٨٩٧م-١٩٠١م) كان لديه تحفظات حول شخصيته الميالة للحرب. إلا أن روزفلت لم يتردد في استخدام منصبه للدعوة إلى تأسيس بحرية قوية. فقد ألقى خطاباً في الكلية البحرية الحربية في الثاني من حزيران سنة ١٨٩٧م، إذ شدد على أن: "**الاستعداد للحرب هو الضامن الأوحد للسلام**" بالإضافة إلى مقاله الذي نُشر في كانون الاول من السنة نفسها بعنوان حاجتنا إلى بحرية (Morris, 1979, pp. 482–489)، تُظهر بوضوح بُعد نظره الاستراتيجي.

خلال الأيام المحمومة التي تلت غرق السفينة الحربية يو إس إس مين في عام ١٨٩٨م، وجد روزفلت فرصة لتطبيق نظرياته. كوزير بالنيابة

لبضع ساعات فقط، قام بحشد البحرية للحرب مع إسبانيا، وأمر بتوفير الإمدادات والذخيرة، وسعى للحصول على دعم الكونغرس لتوظيف المزيد من البحارة، وأصدر أوامر لأسراب الأسطول للاستعداد للحرب (Morris, 1979, pp. 486–489). تلك الإجراءات الاستباقية توضح إيمانه بضرورة الاستعداد التام، وأثرت بشكل مباشر في مسار الحرب مع إسبانيا.

بدأت تتبلور الرؤية الاستراتيجية لثيودور روزفلت، بسياسة "العصا الغليظة" (Big Stick Diplomacy) * وهي سياسة مستندة إلى إيمانه بالداروينية الاجتماعية، التي فسرت التنافس الدولي باعتباره امتداداً لقوانين الانتقاء الطبيعي.إذ كان روزفلت يرى العالم كساحة صراع مستمر، وأن الدول، مثل الكائنات الحية، تخضع لقانون "البقاء للأصلح". ولم يتبنى تلك الفلسفة على المستوى الفردي فحسب، بل طبقها على العلاقات بين الدول، معتبراً أن الولايات المتحدة، بفضل إمكاناتها الاقتصادية والجغرافية، "أصلح دولة في العالم". وكانت ذروة جهوده في تحديث البحرية الامريكية من خلال انشاء الاسطول الحربي المسمى "الأسطول الأبيض العظيم" والذي ارسل قسما منه يجوب حول العالم بين عامي ١٩٠٧م و١٩٠٩م متجاوزا رغبة الكونغرس. في سياحة عالمية استمرت عامين وذلك ليبرهن لشعبه وللدول الاجنبية عن قوة الاسطول الامريكي واستعداده لأي طارئ. وقد ضم ١٦ بارجة حربية تم طلاء هياكلها باللون الأبيض، وكانت تلك الرحلة تهدف إلى توجيه رسالة ردع قوية "للأصدقاء والأعداء على حد سواء" (Holmes, 2008, p. 52). وبمثابة تجسيد عملي لسياسة "تحدث بهدوء واحمل عصا غليظة" التي آمن بها روزفلت، حيث اعتقد إن الدبلوماسية الهادئة يجب أن تكون مدعومة بتهديد القوة.

ومع ذلك، لم تكن الرحلة مجرد عرض عسكري، بل كانت اختباراً حقيقياً لقدرة الولايات المتحدة على تطبيق قوتها (power projection) على نطاق عالمي (McMahon, 2018, pp. 12–15). كشفت الرحلة عن تحديات لوجستية ودبلوماسية كبيرة لم تكن متوقعة. على الرغم من أن الأسطول كان بحاجة إلى التزود بالوقود والصيانة، ولم تكن البنية التحتية للنظام العالمي خاضعة تماماً للهيمنة الأمريكية، فدور الولايات المتحدة آنذاك كان محدود التأثير ولم يرقَ بعد إلى مستوى النفوذ الشامل. كما واجهت الرحلة توترات دبلوماسية في مناطق مثل البحر المتوسط والشرق الأقصى، حيث كانت القضايا المعقدة مثل الاحتجاجات المحلية والترتيبات البحرية تشكل تحدياً عملياً لاستقبال الأسطول (McMahon, 2018, pp. 18–21).

أثبتت هذه التجربة الحاجة إلى شبكة عالمية من القواعد العسكرية والممرات المائية، وهو ما يفسر

لماذا أصبحت قناة بنما أولوية استراتيجية قصوى في سياسة روزفلت الخارجية.

المبحث الثاني : أهمية قناة بنما في توسيع النفوذ البحري الامريكي

أولاً : قناة بنما بين الاخفاق الفرنسي وجهود روزفلت

يعود الاهتمام بإنشاء قناة عبر برزخ أمريكا الوسطى إلى منتصف القرن السادس عشر، ولكن المحاولة الجادة الأولى لإقامة قناة كانت فرنسية، بدأت عملياً في أواخر القرن التاسع عشر(١٨٨١-١٨٨٩) (McCullough, 1977, pp. 405–426) وانتهت بفشل ذريع بسبب مزيج من الأزمات المالية والإخفاقات الهندسية والمخاطر الصحية الكبيرة، خاصة انتشار الملاريا والحمى الصفراء، مما أدى إلى موت الآلاف من العمال الفرنسيين (McCullough, 1977, pp. 410–416;). (جدول رقم ٦) إذ تشير السجلات التاريخية والتحليلات اللاحقة إلى أن الخسائر البشرية للشركة الفرنسية تُقدَّر بما يقارب ٢٢،٠٠٠ (McCullough, 1977, p. 412). إذ شكّل الفشل الذي منيت به الشركة بقيادة المهندس فرديناند دي لسيبس Ferdinand de Lesseps (١٨٠٥م-١٨٩٤م) حجر الأساس الذي انطلق منه النجاح الأمريكي اللاحق. حيث قدّم الإخفاق الفرنسي الناجم عن مزيج قاتل من الأمراض الاستوائية (الملاريا والحمى الصفراء)، وسوء التخطيط الهندسي لمسار قناة بمستوى سطح البحر، والإدارة المالية السيئة، "درسًا مجانيًا" بالغ الأهمية للولايات المتحدة، التي لم تكن لتنجح لولا هذا الإرث من الفشل، الذي وفّر لها مخططًا واضحًا للأخطاء التي يجب تجنبها.

فبعد الانتصار الكبير على اسبانيا عام ١٨٩٨م فيما عرف بالحرب الامريكية- الاسبانية، وما جر معه من مكاسب توسعية مثل ضم كوبا وبورتريكو وجزيرة غوام والفلبين، وقبل ذلك ضمها لألاسكا وجزر هاواي وجزر ساموا خارج حدودها القارية أصبحت الولايات المتحدة الامريكية في وضع متفوق في المحيط الهادي، حدا بها الى توسيع أفق أمنها القومي، وجاءت الحاجة الى شق قناة محيطية كضرورة ملحة للسيطرة الاستراتيجية على الطرق الملاحية، ولعل ما نوه عليه الرئيس الامريكي وليم ماكينلي في أحدى خطبه عام ١٨٩٨م حين قال: (**إن شق قناة أصبح من الأمور المهمة والضرورية للربط ما بين الطرق البحرية الشرقية والغربية، ولا سيما بعد الاستحواذ أو السيطرة على جزر هاواي، وتوسع مستعمراتنا في المحيط الهادي...)** يلخص الحاجة الامريكية لهذه الخطوة. (عبد الله حميد العتابي،٢٠٠٩،ص١٢٥.)

لذلك، لم يبدأ الأمريكيون من نقطة الصفر، بل بنوا على أنقاض المشروع الفرنسي. فقد أدركوا أن مفتاح النجاح لا يكمن في الهندسة وحدها،

بل في الطب أولاً. فبينما استسلمت القوى العاملة الفرنسية للأمراض، شنّ الطبيب وعالم الوبائيات الأمريكي ويليام كريستوفر جورغاس William C. Gorgas (١٨٥٤م–١٩٢٠م) حربًا ناجحة على البعوض الناقل لها، مما جعل منطقة العمل لأول مرة آمنة. كما تخلّى المهندس الأمريكي جون فرانك ستيفنز John Frank Stevens (١٨٥٣م–١٩٤٣م) عن فكرة القناة البحرية المستحيلة التي تمسك بها دي لسيبس، وتبنى بدلاً منها تصميم القناة المعتمدة على نظام الاقفال والبحيرات الاصطناعية، وأنشأ بنية تحتية وادارة منظمة للمشروع، مما سهّل المهمة هندسيًا بشكل كبير. وهكذا، لم يكن النجاح الأمريكي انفصالًا عن الفشل الفرنسي، بل كان تصحيحًا مدروسًا وممنهجًا لأخطائه؛ تحوّل فيه الإرث الكارثي لدي لسيبس إلى دليل إرشادي لتحقيق أحد أعظم الإنجازات الهندسية في القرن العشرين. (Panama Canal Authority)

كان إنجاز القناة دليلا على الدور العملي للبنية التحتية (قواعد، مرافئ، مرافق لوجستية وصحية) في تحويل عرض القوة البحرية إلى قدرة دائمة على النفاذ العالمي.

وبخطوة دافعة اضافية لم يتردّد ثيودور روزفلت في توظيف ما صار يُعرَف بـ"دبلوماسية العصا الغليظة" (Big Stick Policy) لضمان إنشاء قناة تربط المحيط الأطلسي بالهادئ، معتبرًا المشروع مصلحةً استراتيجيةً مركزيةً للأمن والاقتصاد الأميركيين. و وفي الثاني والعشرين من كانون الاول مطلع عام ١٩٠٣م، توصلت الولايات المتحدة إلى صيغة اتفاق مع حكومة كولومبيا عرف باسم معاهدة هاي– هيران (Hay–Herrán)*

والتي نص البند الثاني منها على أن تمنح كولومبيا حق شق القناة على شريط من اليابسة في البرزخ البنامي للولايات المتحدة، لكنها اصطدمت برفض مجلس الشيوخ الكولومبي التصديق على المعاهدة في آب ١٩٠٣م، الامر الذي أوقف المسار التفاوضي وأوجد فراغًا سياسياً استُغِل لاحقًا (McCullough, 1977, pp. 405–426)، رغم أن تلك الخطوة جاءت محصلة لجهود تفاوضية كبيرة من عام ١٩٠١م، فيما عرف بمعاهدة (هاي – بانسيفوت)(*)،

غير أنها لم تحدد موقع شق القناة وبعد جدل برلماني امريكي حول أي الموقعين يتم اختياره رجحت تفضيلات بنما على نيكاراغوا. (عبد الله حميد العتابي، ٢٠٠٩، ص١٢٦.) جوبه رفض الحكومة الكولومبية على مشروع المعاهدة برد فعل مستفز من الرئيس روزفلت، الذي أرسل البارجة الامريكية يو. أس. أس. ناشفيل (U.S.S.Nashvivll) لدعم استقلال بنما عن كولومبيا، وعند قيام النخبة البنامية بإعلان الاستقلال في ٣ تشرين الثاني ١٩٠٣م، سارعت واشنطن إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة (٦ تشرين الثاني ١٩٠٣م) وأمنت وجودًا بحريًا

أميركيًا قرب الساحل البنمي حال دون إنزال قوات كولومبية كانت ستسعى لقمع الحركة الانفصالية، وقد ساهم هذا الحضور البحري في منع وصول التعزيزات وخلق واقع سياسي سمح باستكمال خطوات التفاوض مع ممثلين عن بنما (McCullough, 1977, pp. 405–426).

وسوغ روزفلت التدخل في الشأن الداخلي لدولة كولومبيا ودعمه للانفصال بأنه (**من أجل الحضارة)** كما وصف تدخله لاحقا بانه خطوة عملية: (**أنني لو أتبعت الطرق الروتينية فعلي أن أقدم الى الكونغرس وثائق من مائتي ورقة تقريبا بما أروم فعله والنقاش فيه ما يزال محتدما الى الآن، إلا أنني أخذت منطقة القناة وتركت نقاش الكونغرس مستمرا.)** (عبد الله حميد العتابي، ٢٠٠٩، ص١٢٧.) وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٠٣م، وقع ممثلون عن بنما والولايات المتحدة معاهدة هاي بوناو فاريلا (Hay–Bunau–Varilla) التي مَنَحت واشنطن منطقة القناة وحقوقًا تشغيلية واسعة تشمل سلطة أمنية وإدارية على نطاق القناة، مقابل دفعة أولى قدرها ١٠ ملايين دولار ومدفوعات سنوية مقدارها ٢٥٠،٠٠٠ دولار، مع نصوص تلزم الولايات المتحدة بضمان استقلال بنما؛ إن نصوص المعاهدة تُبيّن الصلاحيات التشغيلية والأمنية الواسعة التي مُنِحت للولايات المتحدة (Hay–Bunau–Varilla, 1903; U.S. Department of State, n.d.).

أثارت هذه السلسلة من الإجراءات، إشكاليات شرعية وسياسية عدة، فقد عارضت بوغوتا Bogotá العاصمة الكولومبية رفضها السابق لتصديق معاهدة Hay–Herrán ، وطالبت بتعويض على خسائرها الإقليمية والسياسية، كما أثارت مسألة تفويض توقيع Hay–Bunau–Varilla جدلاً لأنّ المهندس والدبلوماسي الفرنسي فيليب–جان بونو–فارّيلا Philippe–Jean Bunau–Varilla(١٨٥٩–١٩٤٠) مثّل المصالح البنمية في الحكومة المؤقتة اثناء المفاوضات في واشنطن لكنه لم يكن دائم الإقامة في بنما، هذا ما غذّى نقاشات حول مدى شرعية التمثيل وسياق توقيع المعاهدة (McCullough, 1977, pp. 410–416).

فضلاً عن ذلك، أسفرت الخطوات الأميركية عن نمط جديد من التدخّل المؤسَّساتي والأمني في نصف الكرة الغربي، وهو النمط الذي عبّر عنه لاحقًا ملحق روزفلت (Roosevelt Corollary) وأُشير إليه في الأدبيات بأنه بداية تشكّل نموذج الهيمنة المؤسَّسة الذي دمج بين ضربات القوة الصلبة والأدوات المؤسسية–المالية (McCullough, 1977, pp. 420–426; Grandin, 2006).

من زاوية أثر السياسة على المدى المتوسط والبعيد، شكّل إنجاز القناة وتثبيت النفوذ الأميركي فيها نقطة محورية أعادت تشكيل تصورات السيادة الإقليمية والعلاقات الأميركية–

اللاتينية، وولّدت منابع انتقادات ومطالباتٍ بالتسويات لاحقًا (McCullough, 1977, pp. 512–518; Grandin, 2006). وبناءً على ذلك، توضح حالة بنما كيف دمجت إدارة روزفلت بين أدوات دبلوماسية مالية وقوة بحرية ملموسة لتحقيق هدف استراتيجي مركزي، ما يَدلُّ على تطبيق عملي لمنطق "التدخل المؤسَّساتي المدعوم بالقوة" في هندسة النفوذ الأميركي أثناء بداية القرن العشرين (Maurer, 2006, pp. 12, 31–34).

ثانياً: سياسات روزفلت في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في تنفيذ مشروع قناة بنما

١- التحديات الداخلية التي واجهها روزفلت في تنفيذ مشروع قناة بنما :

لم تُمثل جهود ثيودور روزفلت لبناء قناة بنما إنجازًا هندسيًا ودبلوماسيًا هائلًا فحسب، بل كانت أيضًا إحدى أكثر مراحل الإدارة السياسية الداخلية تعقيدًا في أمريكا في أوائل القرن العشرين. فعلى الصعيد الداخلي، واجه روزفلت تحديات سياسية وقانونية وإدارية متداخلة، اختبرت قوة إدارته والقدرات المتطورة للدولة الفيدرالية الأمريكية.

في البداية، كان الكونغرس منقسمًا بشدة حول الضرورة الاستراتيجية للمشروع ودستوريته. فكان العديد من المشرعين يعتبرون فكرة بناء وتشغيل قناة على أرض أجنبية مشروعًا امبريالياً يتعارض مع التقاليد الجمهورية. وكما يوضح المؤرخ الامريكي ماكولو في كتابه (the path between the sea,1977)، واجه روزفلت **(لجانًا متشككة ومشرعين مهتمين بالتكلفة)** شككوا في حكمة تخصيص مئات الملايين من الدولارات لمشروع كانت جدواه الفنية قد أفشلت بالفعل الجهود الفرنسية في ثمانينيات القرن التاسع عشر (ماكولو، ١٩٧٧، ص ٨٧–٩٤). لذلك، تطلب تأمين المخصصات من الكونغرس حملة إقناع استثنائية، مارس فيها روزفلت شخصيًا الضغط على الأعضاء، واستغل الصحافة، وصوّر القناة كشريان حيوي للدفاع الوطني والتجارة.

وكان الشعور المناهض للإمبريالية واسع الانتشار الذي نشأ بعد الحرب الإسبانية–الأمريكية أمرًا بالغ الصعوبة، إذ كان كثير من الاميركيين رافضين فكرة الحرب من اجل بناء امبراطورية، مدفوعين بتبرمهم الحاد من التكتيكات الوحشية التي استخدمتها القوات الامريكية في حروبها الصغيرة كالحرب الفلبينية، لذلك شكلوا في الداخل (رابطة مناهضة الامبريالية) ونظموا تظاهرات وتقدموا بالتماسات وعقدوا جلسات استماع الكونغرس. (بريستون، ٢٠٢١، ص٨٨)، فقد حذّرت هذه المنظمة وغيرها من أن الولايات المتحدة تتخلى عن مبادئها التأسيسية بالاستيلاء على أراضٍ خارجية والتلاعب بالدول الأضعف، وجادلت هذه المنظمات بأن قضية بنما أكدت هذه المخاوف.

ووفقًا للأرشيف الوطني الامريكي، رأى النقاد أن استعداد روزفلت لدعم انفصال بنما عن كولومبيا انتهاكٌ للقانون الدولي والحدود الدستورية للسلطة التنفيذية.

أجبرت هذه الاتهامات الرئيس على تبرير أفعاله بأنها تتسق مع مهمة أمريكا الحضارية المنطلقة من السردية الدينية، ومصلحتها الاقتصادية الذاتية، لا باعتبارها توسعًا فجًا. (Rabe, 2023, pp. 4–7)

وضمن إدارته، واجه روزفلت أيضًا "تنافسات بيروقراطية" عقّدت عملية التنسيق. فقد ادّعت كلٌّ من وزارات الحرب والخارجية والبحرية اختصاصها القضائي على جوانب المشروع – من مفاوضات المعاهدات إلى الخدمات اللوجستية الهندسية – وقد أعاق هذا الخلاف، التقدم المبكر (McCullough, 1977, pp. 370–375) وللتغلب على هذه المشكلة، ركز روزفلت السيطرة بنقل السلطة إلى سلاح المهندسين بالجيش، الذي شكّل تسلسله الهرمي المنضبط وخبرته الفنية العمود الفقري التنظيمي لنجاح مشروع القناة في نهاية المطاف. إلا أن هذا القرار أثار استياءً بين المسؤولين المدنيين الذين خشوا عسكرة مشروع أشغال عامة. (Schmitt, 2010, p. 110–111).

فضلاً عن ذلك، ظل الوضع القانوني والدبلوماسي لمنطقة القناة نفسها فالمحامين داخل الإدارة واجهوا صعوبة في تحديد حدود السيادة الأمريكية على الإقليم – سواءً كان عقد إيجار، أو محمية، أو ملكية استعمارية بحكم الأمر الواقع. وقد أدت هذه الشكوك إلى إصدار مذكرات مشتركة بين الوكالات واستفسارات في الكونغرس، مما أجبر روزفلت على الموازنة بين الشكوك الدستورية والحوكمة العملية*. في سياق مشروع قناة بنما (١٩٠٣–١٩١٤)، وقد أثار الترتيب الناتج، الذي منح الولايات المتحدة حقوقًا "كما لو كانت ذات سيادة"، اتهامات بتجاوز السلطة التنفيذية ترددت أصداؤها طوال فترة رئاسته (McCullough, 1977, pp. 439–452)

وشكّل الرأي العام، الذي تضخم بفعل الصحافة، ساحة معركة داخلية أخرى. ودققت الصحف في كل انتكاسة – من تجاوزات التكاليف إلى الانهيارات الأرضية – محولةً القناة إلى رمز إما للقيادة الثاقبة أو للمغامرة المتهورة. (Beisner, 2005, p. 20). ومع ذلك، كان هناك راي وسطي يرى ان استكمال قناة بنما يعزز الدور الحاسم للقوة البحرية في تنفيذ سياسة "العصا الغليظة" (Beisner, 2005, p. 21).

٢- التحديات الخارجية

على الرغم من التحديات الإقليمية والدبلوماسية التي واجهتها الولايات المتحدة أثناء تنفيذ مشروع قناة بنما، تمكنت ادارة روزفلت من تجاوز تلك العقبات بمرونة سياسية وحزم استراتيجي. فرفض كولومبيا التصديق على اتفاقية هاي–هيران

(Hay–Herrán Treaty) عام ١٩٠٣م، لم يُثنِ الرئيس عن المضي قدماً في تحقيق هدفه، بل دفعه إلى تبنّي خيار دعم استقلال بنما، مستخدماً القوة البحرية كأداة ضغط (McCullough, 1977, pp. 220–225). وقد شكل هذا القرار ترجمة عملية لملحق روزفلت في مبدأ مونرو، الذي اعتبر أن التدخل الأمريكي في شؤون نصف الكرة الغربي ضرورة لحماية الاستقرار والمصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة (Treaty Hay–Bunau–Varilla, 1903).

وبرغم الانتقادات الدولية التي طالت واشنطن واتهامها بالإمبريالية الجديدة، استطاع روزفلت أن يحوّل هذا المشروع إلى "منصة لإعادة تعريف الدور الأمريكي في العالم". فقد أثبت نجاح مشروع القناة قدرة الولايات المتحدة على "تحقيق إنجاز هندسي ودبلوماسي غير مسبوق"، عزز مكانتها كقوة صاعدة في النظام الدولي، وكرّس حضورها البحري في المحيطين الأطلسي والهادئ على حد سواء (Miller Center, n.d.)

كما أن التغلب على المعارضة الكولومبية، وإدارة التفاوض مع الشركات الفرنسية، والتعامل مع الضغوط البريطانية والأوروبية، جسّد تحوّل السياسة الخارجية الأمريكية من العزلة إلى الفاعلية الاستراتيجية. ومن خلال تحقيق السيطرة على ممر مائي يربط بين محيطين، أصبحت الولايات المتحدة قادرة على "نقل قواتها وبضائعها بسرعة وكفاءة"، مما منحها ميزة بحرية لا تضاهيها أي قوة في ذلك الوقت (Lumen Learning, n.d.)

وبالتالي، فإن تنفيذ مشروع قناة بنما لم يكن مجرد إنجاز هندسي، بل محطة مفصلية في "تاريخ التوسع الأمريكي". إذ أظهر أن الولايات المتحدة قادرة على توظيف قوتها الاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، وأنها أصبحت بعد القناة قوة بحرية عالمية ذات نفوذ يمتد إلى أبعد من حدودها الإقليمية (Harvard Business School Library, n.d.)

لقد شكّل هذا النجاح الأساس لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية الأمريكية، اتسمت بالثقة والقدرة على التأثير في موازين القوى العالمية، وبسط النفوذ في البحار والممرات الاستراتيجية الكبرى. لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، برزت الحرب اليابانية– الروسية (١٩٠٤م–١٩٠٥م) عام ١٩٠٥م، حول النزاع على اقليم منشوريا وسعي روسيا الى امتلاك منفذ بحري الى المياه الدافئة. كاختبار حقيقي لقدرة الولايات المتحدة على لعب دور الوسيط الدولي الفاعل، مستندة إلى ما راكمته من ثقل استراتيجي واقتصادي وبحري. (بريستون، ٢٠٢١م، ص٩٢).

فمع تصاعد النزاع بين اليابان وروسيا على النفوذ في شرق آسيا، تبنت الإدارة الأمريكية

موقفاً حكيماً ووسطياً هدفه حماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

ان ظاهرة الاستعمار الامريكي في اسيا لم تأخذ طابع الحيازة الاقليمية أو الادارة المباشرة وانما سياسة الباب المفتوح*، في الصين التي كانت تتيح للشركات الأميركية فرصاً تجارية واسعة، فقد جاءت تكريساً لعقيدة أو ايديولوجيا السياسة الخارجية الامريكية والقاضية باحتضان المطالب الاقتصادية والتعاطف مع مشاكلها وتسويغ افعالها ولكي تنجح هذه السياسة كان لابد من الدخول في منافسة مع الاوربيين على اسواق الصين والشرق الاقصى من جهة، وكذلك اخذ الاستعدادات في مجال بناء القوة داخليا من جهة ثانية. ولذا فان افكار ماهان في ببناء القوة البحرية وربط المحيطين الهادئ والاطلسي عبر قناة بنما كان من الاستعدادات اللوجستية لانجاح التجارة الامريكية عالميا، ومن هنا فان المنطق الايديولوجي لسياسة الباب المفتوح في التجارة الدولية كان في واقع الامر تسويغا فكريا للحاجة الاقتصادية للدخول الى الاسواق الاسيوية طالما أن العناصر التكوينية للامبراطورية الاقتصادية تنطلق من جوهر واحد، الرغبة في تخفيض الرسوم في الدول الاخرى والثقة بأن الاستثمارات فيما وراء البحار سوف تعزز اسواق تصدير جديدة، ومن اجل الوصول الى الاسواق عمدت الولايات المتحدة على تبني تكتيكات مرحلية كتبني سياسة الحياد من جهة، والاحتجاج باحترام القانون الدولي من جهة اخرى، تركتها بعد تعاظم قوتها البحرية، مضاف اليها قوة الدفع المستخدمة سياسيا وعسكريا بدهاء وحنكة على المنافسين. ومن هنا جاءت سياسة "الباب المفتوح". (نيل فرجسون، ٢٠٠٦، ص٧٩.) وقد دعم روزفلت اليابان بصورة غير مباشرة لاعتبارات تتعلق بإضعاف النفوذ الروسي، ما يعزز فرص واشنطن في المحافظة على التوازن الإقليمي ويمنحها قدرة أكبر على التحكم في المسارات الاقتصادية والسياسية في شرق آسيا. (Theodore Roosevelt Center, n.d.)

ومع استمرار الحرب، أدركت واشنطن أن تحقيق الاستقرار في شرق آسيا لا يقل أهمية عن ضمان السيطرة على طرق الملاحة العالمية عبر قناة بنما. لذلك تدخل روزفلت دبلوماسياً ودعا الطرفين المتحاربين إلى مؤتمر بورتسموث في Portsmouth, New Hampshire عام ١٩٠٥م، حيث استطاع أن يقود مفاوضات ناجحة تُوّجت بتوقيع معاهدة بورتسموث التي أنهت الحرب، ومنحت اليابان الاعتراف بسيطرتها على كوريا ونقلت إليها الجزء الجنوبي من سخالين، مع الحفاظ على توازن قوى دقيق في منشوريا، هذا النجاح عزز مكانة الولايات المتحدة كقوة دولية كبرى قادرة على إدارة النزاعات الدولية، ومنح روزفلت جائزة نوبل للسلام عام ١٩٠٦م، ليصبح أول رئيس أميركي ينالها تقديراً لدوره في إحلال

السلام. (McCullough, 1977, pp. 370–375)

كان هذا الموقف السياسي المتوازن مزيجاً بين دعم المصالح الاستراتيجية الأميركية والحرص على عدم الإخلال بتوازن القوى في آسيا. كما أسهمت نتائج الحرب في رفع مكانة واشنطن كوسيط دولي، وعززت مكانتها في المحيط الهادئ، الأمر الذي ترافق مع تداعيات داخلية، منها تصاعد القومية اليابانية وإعادة تقييم السياسات البحرية الأميركية وتشريعات الهجرة (حيدر، ٢٠١١، ص. ٩٥) لقد شكلت هذه التطورات مجتمعة – نجاح مشروع قناة بنما، والتدخل الدبلوماسي الحاسم في الحرب اليابانية–الروسية، نقطة تحول في صعود الولايات المتحدة إلى مصاف القوى العالمية. فقد باتت واشنطن في مطلع القرن العشرين قوة بحرية واقتصادية وسياسية ذات نفوذ حقيقي، قادرة على التحكم في الممرات المائية العالمية من جهة، والمشاركة في صياغة التوازنات الجيوسياسية في آسيا والمحيط الهادئ من جهة أخرى. وبهذا رسخت الولايات المتحدة موقعها بوصفها لاعباً مركزياً في النظام الدولي الصاعد، ممهدة الطريق لهيمنتها المتزايدة في العقود التالية.

المبحث الثالث: الأبعاد الشاملة للقوة البحرية الأمريكية في تعزيز المكانة الإقليمية والعالمية للولايات المتحدة

أولاً : السياسة الخارجية لثيودور روزفلت: من إعادة صياغة مبدأ مونرو إلى تكريس الهيمنة الأمريكية عبر مشروع قناة بنما

في ثمانينات القرن التاسع عشر كان الجيش لا يتناسب مع حجم الاقتصاد الامريكي المتنامي بشكل مطرد، فالنخبة السياسية لم تفكر في الاهتمام بالجيش ولا بالتمثيل الدبلوماسي الذي كان قليل العدد من الموظفين لسبب معقول في حينه، لانتفاء الحاجة الى التدخل السياسي والعسكري في اوربا وآسيا ودواعي الدفاع عن النفس داخل القارة معدومة. وكان الاسطول الامريكي هو الأخر عديم الاهمية، غير ان اشتعال الازمة الكوبية تلك المستعمرة الاسبانية، حفز الولايات المتحدة للتدخل بدواعي انسانية* مستغلة القسوة الاسبانية في قمع الثورة وملاحقة المقاتلين، ولا يغفل دور اللاجئين الكوبيين في نيويورك ودورهم في استمالة الدعم الامريكي وبحلول عام ١٨٩٨م، اصبح الاميركيون داعمين بشكل متزايد للتدخل المباشر في حرب الاستقلال الكوبية وبغضون ثلاثة اشهر من الحرب مع اسبانيا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ازالة الاستعمار الاسباني من كوبا ولاحقتها لتسلبها مستعمراتها في هونك كونغ ومانيلا عاصمة الفلبين واستحقت تلك الحرب لقب (الحرب القصيرة البديعة) الذي اطلقه عليها وزير الخارجية الامريكي جون هاي (١٨٩٨م – ١٩٠٥م)، حيث تمكنت من طرد

الاحتلال الاسباني بشكل نهائي عبر قارتين في اقل من مئة يوم وبأقل الخسائر (بريستون، ٢٠٢١م، ص٨٣-٨٨.)

شرع روزفلت في تنفيذ برنامج لبناء القوة البحرية تجاوز في طموحه حتى اسطول المانيا، وبحلول عام ١٩٠٧م، اصبح الاسطول الامريكي يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الاسطول البريطاني. (نيل فرجسون، ٢٠٠٦م، ص٧٧.) واعتمد في رؤيته على ما أسماه "سياسة العصا الغليظة (Big Stick Policy)، التي ترتكز على تطوير وتحديث القوة العسكرية الأمريكية، وخاصة البحرية، باعتبارها أداة الردع الرئيسية. وقد جسّد هذا التوجه بإرسال "الأسطول الأبيض العظيم" في جولة بحرية حول العالم، لإظهار القوة البحرية الأمريكية واستعراض قدرتها على الوصول إلى أي مسرح عمليات عالمي، كما مر ذكره.

فيما يخص تطبيقات مبدأ مونرو ١٨٢٣م، كانت بريطانيا تعتبره (مناورة ايهامية)، فقد اسس البريطانيون مستعمرة غويانا من خلال ضم ثلاث مقاطعات كانت تحت الاستعمار الهولندي سنة ١٨٣١م، واستمروا في احتلال المناطق الواقعة شمال خط العرض ٤٩ وفي سنة ١٨٣٩م استولوا على جزيرة رواتان قبالة ساحل هندوراس وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر احتلوا جزر باي وفي سنة ١٨٦٢م، حولوا بليز الى مستعمرة هندوراس البريطانية، متجاهلين مبدأ مونرو، وتبعهم في ذلك الفرنسيين حين جهدوا لتحويل المكسيك الى دولة تابعة لهم في ستينيات القرن التاسع عشر. فضلا عن تدخلات القوى الاوربية في امريكا اللاتينية على شكل بعثات لجمع الديون قبل وبعد وخلال الحرب الاهلية الامريكية، ولم يجري اعتبار الولايات المتحدة دولة ذات سيادة-عمليا- على هذه القارة، الا قرب نهاية القرن التاسع عشر. (نيل فرجسون،٢٠٠٦م، ص٧٧). وفي السياق ذاته اتسمت سياسة روزفلت مع بريطانيا بالبراغماتية والتوازن. فحين فرضت بريطانيا والمانيا الحصار على فنزويلا عام ١٩٠٢م، ردا على الهجمات على السفن الاوربية والعجز عن تسديد الديون، هدد الرئيس ثيودور روزفلت بارسال اربعة وخمسين سفينة حربية امريكية من بورتريكو، الامر الذي اجبر الدولتين على التحكيم الدولي، وبحلول اوائل القرن العشرين اعترفت بريطانيا بالولايات المتحدة كواحدة من الامبراطوريات التي ينبغي التعامل معها بسياسة التهدئة والاسترضاء. (نيل فرجسون، ٢٠٠٦م، ص٧٧.) تبع ذلك تعاون استراتيجي في تسوية النزاعات مثل قضية حدود ألاسكا- كندا، التي تم حلها عبر لجنة دولية مشتركة. كما أقام روزفلت علاقات دبلوماسية متينة مع الأوروبيين، شملت التعاون الاقتصادي والدبلوماسي لحماية المصالح الأمريكية. ومع ذلك، ظل ينظر إلى ألمانيا باعتبارها التهديد الأكبر بسبب طموحاتها

العسكرية المتزايدة ونزعتها العدوانية. وقد سعى روزفلت إلى تحصين مصالح بلاده من النفوذ الألماني عبر توطيد التحالف مع بريطانيا، القوة البحرية الأبرز في أوروبا آنذاك (Miller Center, n.d.)

كان لروزفلت أيضًا دور بارز في إدارة التوازن الأوروبي من موقع الوسيط، كما في "أزمة المغرب" (١٩٠٥–١٩٠٦)، حيث اشترك بمؤتمر الجزيرة الخضراء بإسبانيا بمشاركة ١٢ دولة أوروبية والولايات المتحدة، بهدف حل الأزمة المغربية الأولى وتحديد مستقبل المغرب لتفادي تصعيد النزاع بين القوى الأوروبية، مؤكدًا أن الولايات المتحدة تفضّل الحياد، لكنها في الوقت نفسه تحتفظ بحق التدخل إذا ما مسّت مصالحها الحيوية. وقد رسّخ هذا الموقف صورة واشنطن كقوة مراقبة فاعلة في النظام الدولي الجديد (Miller Center, n.d.)

بلغت السياسة التدخلية الأمريكية ذروتها بإعلان "ملحق روزفلت" عام ١٩٠٤، الذي أقر بحق الولايات المتحدة في التدخل في شؤون دول أمريكا اللاتينية لحماية مصالحها ومنع التدخل الأوروبي، خاصة في ما يتعلق بالديون والقروض الخارجية. هذا الإعلان جعل واشنطن تتدخل في مناطق مثل جمهورية الدومينيكان وفنزويلا بذريعة حفظ النظام والاستقرار.

لم يكن الملحق مجرّد تعديل لمبدأ مونرو، بل تحوّل إلى أداة استراتيجية ربطت بين السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية الكبرى للولايات المتحدة، خصوصًا في مشروع قناة بنما. وما رافقه من ارغام كولومبيا كما مر ذكره، (McCullough, 1977, pp. 215–220; U.S. Department of State, 1903). هذا الحدث مثّل تطبيقًا عمليًا لسياسة "العصا الكبيرة"، حيث تم توظيف القوة البحرية لحماية المصالح الأمريكية وتأمين الممرات البحرية الحيوية التي تعد شريان التجارة العالمية.

امتدت تطبيقات هذا النهج التدخلي إلى مناطق أخرى مثل كوبا، نيكاراغوا، وجمهورية الدومينيكان، حيث فرضت الولايات المتحدة رقابة مالية وإدارية لضمان سداد الديون ومنع أي نفوذ أوروبي محتمل (Herring, 2008, pp. 310–312; Grandin, 2006, pp. 85–89). وقد أتاح هذا النمط من التدخلات تحويل القوة الاقتصادية إلى أداة سياسية واستراتيجية، بحيث أصبحت البحرية الأمريكية الضامن الرئيسي لاستقرار المنطقة وتدفق المصالح الاقتصادية، خصوصًا بعد تشغيل قناة بنما.

ترك روزفلت إرثًا طويل الأمد في السياسة الخارجية الأمريكية، امتد تأثيره إلى رؤساء لاحقين مثل وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت وجون ف. كينيدي وجورج بوش الأب، الذين استلهموا "ملحق روزفلت" كأساسٍ للتدخل لحماية المصالح الأمريكية (Smith, 2008, pp. 102–100). وقد تجلى هذا الإرث في مظاهر

مختلفة، من التدخل الدبلوماسي في عهد ويلسون، إلى "سياسة حسن الجوار" التي أعلنها فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات كاستجابة لتداعيات التدخلات العسكرية السابقة، حيث ركزت الولايات المتحدة آنذاك على الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي بدل القوة العسكرية (Grandin, 2006, pp. 45–48).

وفي القرن العشرين، ظل "ملحق روزفلت" حاضراً في العقل الاستراتيجي الأمريكي، إذ فُسّرت التدخلات في أمريكا اللاتينية على أنها استمرار للهيمنة الأمريكية ولكن بأدوات جديدة تعتمد على النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي بدل الاحتلال العسكري المباشر (Dominguez, 1994, pp. 67–70). وقد استند الرئيس جون ف. كينيدي في أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م، إلى مبدأ مشابه لتبرير الحصار البحري على كوبا، معتبرًا أن الأمن القومي الأمريكي مهدد من قرب النفوذ السوفييتي في المنطقة (Smith, 2008, pp. 210–212). كما برّر الرئيس جورج بوش الأب تدخل بلاده في بنما عام ١٩٨٩م، بعملية "القضية العادلة" على أساس حماية الأمن والاستقرار في نصف الكرة الغربي، وهو ما عُدّ تجسيدًا حديثًا لروح "ملحق روزفلت" (Grandin, 2006, pp. 214–216).

يتضح من هذا المسار التاريخي أن سياسة روزفلت لم تكن مجرد استجابة ظرفية للتحديات الدولية، بل كانت تحوّلًا بنيويًا في الفلسفة السياسية الأمريكية، نقلها من الدفاع عن المصالح إلى ممارسة النفوذ الفعلي، ومن الانعزال إلى المشاركة المباشرة في تشكيل النظام الدولي. لقد جسدت سياسة "العصا الغليظة" و"ملحق روزفلت" رؤيةً متكاملةً للهيمنة الأمريكية، حيث ارتبطت القوة البحرية بالدبلوماسية الاقتصادية، وتحوّلت قناة بنما إلى رمزٍ لمشروعٍ أوسع يقوم على الدمج بين القوة الصلبة والناعمة في إدارة النفوذ الأمريكي عالميًا(Dalton, 2007, pp. 102–104; Smith, 2008, pp. 230–235).

ثانياً : البُعد المؤسسي والإداري للقوة البحرية الأمريكية

سخّرت الولايات المتحدة خبراتها التنظيمية والإدارية في إنشاء منظومة متكاملة لإدارة قناة بنما وتنظيم حركة المرور والجمارك، مع تطبيق قواعد تشغيلية هدفت إلى تقليل الانقطاعات وتعزيز انسيابية تدفقات البضائع؛ وهو ما انعكس على الانخفاض الملحوظ في أجور الشحن بعد افتتاح القناة وزيادة الثقة لدى المستثمرين (McCullough, 1977, pp. 370–375)

ولم يكن هذا التنظيم الإداري مقتصرًا على العمليات التقنية فحسب، بل شكّل نموذجًا مؤسساتيًا متكاملًا أرسى قواعد الإدارة الحديثة للممرات البحرية الدولية. إذ قامت الولايات

المتحدة بسنّ تشريعات خاصة، وتأسيس هيئات إدارية تشرف على الجمارك والتراخيص وتنظيم المرور، بما يضمن انضباط الملاحة وتطبيق معايير موحّدة على السفن التجارية والحربية على حد سواء. كما عززت هذه الإدارة المؤسسية من قابلية التنبؤ في حركة التجارة، ووفرت بيئة قانونية مستقرة تسمح بتراكم رأس المال والاستثمار طويل الأمد في الموانئ وخدمات النقل البحري. (Panama Canal Treaty Implementation Act, 1979)

وقد شكّل الإطار القانوني لمعاهدة هاي–بونسيفوت Hay–Pauncefote Treaty عام ١٩٠١م، حجر الزاوية في هذا البُعد المؤسسي، إذ منحت المعاهدة الولايات المتحدة الحق في بناء قناة بنما وإدارتها مع الالتزام بمبدأ الحياد وضمان حرية العبور لجميع السفن التجارية، سواء في زمن السلم أو الحرب. هذه المعاهدة لم تُشر فقط إلى تفويض هندسي أو لوجستي، بل أرست أيضًا عرفًا دوليًا يقرّ بحق الولايات المتحدة في ممارسة سلطة إدارية وتشغيلية على منطقة القناة، دون أن تُفسّر تلك السلطة كاحتلال دائم، بل كإدارة مؤسسية ذات طابع دولي تنظيمي Padelford, 1941.p.p,89– (55). وبذلك، مثّل البُعد المؤسسي والإداري للقوة البحرية الأمريكية أحد ركائز مشروعها الإمبراطوري الحديث،

هذا النفوذ يصبح "مؤسَّسًا" لأنه مُدمج في آليات منظمة وقوانين دولية أو ثنائية (مثل تنظيم التجارة، الجمارك، أو أسواق السندات). الذي لا يعتمد فقط على التفوق العسكري، بل على شبكات إدارية ومالية تقوّي من قابلية التنبؤ في حركة التجارة وإجراءات جمركية موحّدة وسياسات مرور مستقرة واتفاقيات دولية ثنائية تنظم العبور. كل ذلك خفّض مخاطر الاستثمار اللوجستي وساهم في رفع تقييمات بعض الأصول والسندات المرتبطة بالدول أو الموانئ المتعاملة بكثافة عبر القناة (توفيق، ٢٠٢٤، ص. ٢٢؛ بوناب، ٢٠٢٢، ص. ٣٠٥–٣١٢).

وفي مطلع القرن العشرين، بدأت واشنطن باستخدام أدوات مالية لإدارة اقتصادات دول الجوار من خلال آلية الإشراف الجمركي (Customs Receivership)، وهي سياسة أتاحت للولايات المتحدة التحكم في موارد الدول المدينة وضمان سداد ديونها للمصارف الأمريكية والأوروبية (توفيق، ٢٠٢٤، ص. ٧٣).

كان هذا الجمع بين أدوات الردع العسكري والضبط المالي في منظومة واحدة سببًا في تعزيز مكانة واشنطن كقوة اقتصادية عالمية، حيث يشير (أمزربه، ٢٠٢٤، ص ١٩٠) إلى أن هذا الدمج بين السيطرة العسكرية والتدخل المالي مثّل أحد أعمدة بناء النظام الاقتصادي الأمريكي في النصف الأول من القرن العشرين، حيث استخدمت واشنطن آليات التمويل

والاستثمار كوسائل لتحقيق أهدافها الجيوستراتيجية دون الحاجة إلى احتلال مباشر.

إن ما تحقق عبر هذه السياسات لم يكن مجرد حماية للمصالح التجارية، بل بناء منظومة إدارية مالية تسند النفوذ العسكري وتمنحه شرعية اقتصادية، وهو ما جعل البحرية الأمريكية ليست فقط أداة حرب، بل ركيزة لهيمنة مؤسسية قادرة على إعادة تشكيل الاقتصاديات المحلية والإقليمية وفق المصالح الأمريكية (توفيق، ٢٠٢٤، ص. ٧٦).

أما على مستوى الإحصاءات، فقد صدرت عن Panama Canal Record تقارير شهرية وسنوية تحتوي على أرقام دقيقة حول حركة العبور. على سبيل المثال، يشير تقرير يوليو ١٩٢٦ إلى أن عدد السفن التجارية العابرة بلغ ٤٥٦ سفينة (Panama Canal Record, July 1926). وإذا ما اعتُمد لذلك الرقم كمعدل شهري في فترة الذروة، فإن الناتج السنوي الافتراضي يقارب ٥،٤٧٢ عبورًا. وعلى الرغم من أنّ لذلك الرقم مُستنتج حسابيًا من بيانات شهرية، فإنه يعكس حجم النشاط الملاحي المتزايد الذي كانت البحرية الأمريكية مسؤولة عن تأمينه وحمايته.

ثالثاً : الابعاد المالية والاستثمارية

إن مزايا القناة كثيرة، فقد اختصرت المسافات البحرية بين المحيطين الأطلسي والهادئ. ففي أعقاب افتتاحها بتاريخ الخامس عشر من آب عام ١٩١٤م، توقع المحللون والساسة أن تحدث القناة تغييرات جذرية في جغرافية الشحن العالمية. وقد أكدت الحسابات الفعلية هذا التوقع، حيث أظهرت أن عبور القناة قلّص المسافة في بعض المسارات الداخلية الأمريكية بما يقدر بنحو ٧،٠٠٠–٨،٠٠٠ ميل بحري مقارنة بالالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، أو ما يصل إلى حوالي ١٣،٠٠٠ ميل عند الإبحار من نيويورك إلى سان فرانسيسكو عبر الطريق الجنوبي الطويل الذي كان يُستخدم سابقًا (Maurer, 2006, pp. 29–30; PBS, 2014). وتوضح جداول المسافات المحسوبة أيضًا أن رحلة نيويورك–لوس أنجلوس انخفضت من حوالي ١٢،٩٤٩ ميلاً قبل القناة إلى نحو ٥،٨١٢ ميلاً عبرها، محققة توفيرًا يتجاوز ٧،١٠٠ ميل (Maurer, 2006, p. 29). إضافةً إلى ذلك، كان زمن العبور ضمن القناة نفسها قصيرًا نسبيًا، فالوقت الفعلي اللازم لاجتياز الأقفال والممرات يتراوح عادةً بين ٨ و ١٠ ساعات، بينما يبلغ متوسط الزمن الكلي الذي تقضيه السفن في منطقة القناة – شاملًا الانتظار في الطوابير – أقل من ٢٤ ساعة وفقًا لإحصاءات هيئة قناة بنما (Britannica; Panama Canal Authority, n.d.).

هذا الاختصار الحاد والمزدوج في المسافة والزمن انعكس بشكل مباشر في تخفيض تكاليف الشحن، والتي تشمل بنود الوقود والتأمين

والمخاطر، كما عزز من فعالية سلاسل الإمداد. وقد أثبت التحليل الاقتصادي أن القناة أسفرت عن مدخرات اجتماعية كبيرة للعاملين في التجارة، وخاصةً في حركة النفط بين السواحل الأمريكية (Maurer, 2006, pp. 1–2, 25–26).

من منظور استراتيجي، شكلت القناة عاملًا محوريًا في تعزيز قدرة واشنطن على نقل وحداتها البحرية بين المحيطين بسرعة قياسية نسبيًا. وقد حسّنت هذه القدرة من إمكانيات إسقاط القوة وسمحت بإعادة انتشار سريعة للأسطول الأميركي في حالات الأزمات (U.S. Department of State, n.d.; US Navy history, n.d.). بالتالي، منحت القناة البحرية الأمريكية مرونة عملياتية أكبر، وهو ما جاء متسقًا مع رؤية روزفلت التي ربطت بين تحديث الأسطول وحماية المصالح التجارية والاستراتيجية الأمريكية في المحيطين (Maurer, 2006, pp. 25–26; PBS, 2014).

ولم يقتصر تأثير تقليص تكاليف النقل على المجال اللوجستي المباشر، بل امتد ليؤثر على الأسواق، فقد بيّنت دراسات لاحقة أن القناة حسّنت بشكل ملموس من إمكانات الوصول السوقي للولايات المتحدة، الأمر الذي أحدث تغييرًا في هيكل التجارة الداخلية والخارجية وساهم في إعادة تشكيل خريطة المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي (Maurer, 2006, pp. 1–7). وبناءً على ما تقدم، يمكن اعتبار القناة بوصفها رافعة مزدوجة، فهي أداة لخفض تكاليف التجارة وفي الوقت ذاته، أداة لتعزيز القدرة الاستراتيجية اللازمة لحماية هذه التجارة، ممثلةً بذلك دمجًا بين الأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية– وهو نموذج ينسجم تمامًا مع مفهوم "الهيمنة المؤسَّسة" الذي تبنته واشنطن في مطلع القرن العشرين.

أدّت السياسات البحرية والمالية الأمريكية إلى تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظام (الوصاية على الجمارك) (customs receivership) الذي طُبّق في جمهورية الدومينيكان، حيث أشرفت الولايات المتحدة بشكل مباشر على إدارة الجمارك فيها عام ١٩٠٥م لضمان سداد ديونها الى الاوربيين في اطار سياسة الوصاية المالية المرتبطة ب(ملحق روزفلت). من أن الولايات المتحدة ليست فقط محتكرة السيادة المطلقة في الأمريكيتين، بل لها الحقّ في التدخّل–بصفتها "الشرطي الإقليمي"–لحفظ النظام وحماية المصالح الأميركية عندما تعاني دول أميركا اللاتينية حالات فشلٍ حكومي أو تقصيرٍ في سداد الديون. هذه الإضافة العملية لمبدأ مونرو تجسّدت في مقاربة روزفلت " **تكلم بهدوء واحمل عصا غليظة**"، أي استخدام الدبلوماسية مدعومة بإمكانية اللجوء إلى القوة.

وتُظهر تقارير Report of the Fiscal Period, Dominican Customs Receivership تحسنًا ملحوظًا في الإيرادات الجمركية وإدارة الموارد. على سبيل المثال، تحتوي بعض طبعات التقرير على جداول مفصّلة مثل Consolidated statement of collections, expenditures and disposition of funds (p. 81)، والتي توضح نتائج لذلك التدخل المالي والإداري. لكن النتيجة الفعلية كانت وضع الاقتصاد المحلي تحت إشراف مباشر من البحرية الأمريكية والمصارف الأمريكية. فتقارير Report of the Fiscal Period, Dominican Customs Receivership توضح أن الإيرادات الجمركية ارتفعت بشكل كبير بين عامي ١٩٠٧م و١٩١٣م، كما شهدت البلاد انخفاضًا في الديون المتعثرة نتيجة الرقابة الأمريكية على المنافذ التجارية (Report of the Fiscal Period, 1913, p. 81). من ناحية أخرى، قدّم تحليل (Mitchener & Weidenmier 2004, p. 1)) دليلًا كميًا على التأثير الاقتصادي والسياسي ل(ملحق روزفلت). فقد وثّقا ارتفاعًا كبيرًا في أسعار السندات السيادية للدول الواقعة ضمن نطاق النفوذ الأمريكي بعد إعلانه. (ملحق روزفلت).

ذلك الارتفاع يُقرأ كمؤشر على انخفاض المخاطر الاستثمارية، إذ رأت الأسواق العالمية في النفوذ الأمريكي ضمانة للاستقرار المالي والسياسي في المنطقة. وتؤكد وثائق Foreign Relations of the United States (FRUS)) وتقارير الـreceivership أنّ الإجراءات الأمريكية، مثل إرسال قوات بحرية عند الحاجة، وتعيين متلقٍ جمركي، والإشراف على الموارد المالية، كانت جميعها آليات عملية لخفض مخاطر الديون وتعزيز فرص استرداد المدفوعات. ذلك الإطار المؤسسي جعل سندات تلك الدول أكثر جاذبية لدى الأسواق الأوروبية والأمريكية.

على المستوى المالي، انعكس هذا التدخل على أسواق السندات السيادية، حيث وثّق (Mitchener & Weidenmier, 2004, p. 1) ارتفاع أسعار سندات الدول الواقعة ضمن النفوذ الأمريكي بنسبة وصلت إلى ٧٤% خلال عام واحد من إعلان ملحق روزفلت (١٩٠٤م). ويُفسَّر هذا الارتفاع على أنه انعكاس مباشر لثقة المستثمرين بقدرة الولايات المتحدة على حفظ الاستقرار المالي والسياسي لتلك الدول. وهكذا أصبحت القوة البحرية أداة دعم غير مباشرة للأسواق المالية الدولية، من خلال قدرتها على التدخل السريع لفرض النظام المالي أو حماية المصالح الاستثمارية.

وقد ترجمت الحماية البحرية والقواعد المؤسسية إلى مكاسب مباشرة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات:

١- قصر زمن التوريد أسهم في خفض تكاليف المخزون وزيادة الاعتماد على سلاسل القيمة العابرة للحدود، مما عزّز تدفقات الاستثمارات المباشرة وأتاح للشركات الأميركية التوسّع في أسواق بعيدة بتكلفة أقل، بينما وفّرت واشنطن أدوات تفاوضية (دبلوماسية ولوجستية) لكبح أي مخاطر من شأنها أن تضر بمصالح هذه الشركات في محاور التجارة العالمية (أمزربه، ٢٠٢٤، ص ١٨٤–١٨٦؛ بوناب، ٢٠٢٢، ص ١٦٥).

٢- تكوين شبكات اقتصادية عابرة للحدود: أثمر هذا التزاوج بين القوة البحرية والهيمنة المؤسسية عن توسّع نفوذ الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي استفادت من بنية أمنية ولوجستية مستقرة. إذ مكّن تأمين الممرّات البحرية وطرق التجارة الشركات الكبرى مثل Standard Oil و United Fruit Company و U.S. Steel من توسيع أنشطتها في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا (بوناب، ٢٠٢٢، ص ١٧١). وأدى ذلك إلى تكوين شبكات اقتصادية عابرة للحدود تعتمد على سلاسل قيمة بحرية، أي خطوط إمداد محمية تؤمن تدفق المواد الخام من الجنوب إلى الشمال وتصدير السلع المصنعة بالعكس.

ويشير (هيكل، ٢٠٢١، ص ٢١٤) إلى أن الأسطول الأمريكي لعب دور "الدرع التجاري" الذي أتاح للشركات الأميركية تخفيض تكاليف التأمين البحري بنسبة تراوحت بين ١٥ و٢٠% في فترات الاضطراب، الأمر الذي زاد من تنافسية الصادرات الأميركية في الأسواق العالمية. كما أدت هذه الحماية إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة، إذ وجدت الشركات الأوروبية والآسيوية في الموانئ الأميركية ومناطق النفوذ البحري الأمريكي بيئة أكثر استقرارًا وربحية.

٣- على الصعيد الاجتماعي، ساهم توسّع التجارة البحرية في خلق تحولات داخلية في بنية الاقتصاد الأميركي، حيث ارتفع الطلب على اليد العاملة الصناعية، وتوسعت المدن الساحلية كمراكز للنقل والخدمات البحرية. كما ساعد الاستقرار التجاري في تعزيز الطبقة الوسطى الأمريكية، التي استفادت من ازدهار قطاعات النقل والتأمين والتمويل المرتبطة بالتجارة البحرية (توفيق، ٢٠٢٤، ص ٨٠).

٤- من الناحية الجيواقتصادية، أدى ذلك إلى ترسيخ نموذج الشركات الإمبراطورية، إذ تحولت بعض الشركات إلى أدوات دبلوماسية غير رسمية تخدم مصالح واشنطن في الخارج. على سبيل المثال، كانت شركة ستاندرد اويل Standard Oil تُؤمَّن بضائعها تحت حماية البحرية الأمريكية في الكاريبي والمحيط الهادئ، ما منحها ميزة تنافسية على نظيراتها البريطانية والألمانية (أمزربه، ٢٠٢٤، ص ١٩٤). وبذلك ارتبط النفوذ الاقتصادي الأميركي بالبنية

العسكرية والبحرية ارتباطًا عضويًا، ضمن نموذج متكامل من القوة الصلبة والناعمة.

لقد جسّدت هذه الديناميكية رؤية ثيودور روزفلت في جعل القوة البحرية "أداة لتوسيع الأسواق"، لا وسيلة عسكرية فحسب. فالقوة البحرية لم تكن هدفًا بحدّ ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الأمن التجاري وتكريس الهيمنة الاقتصادية. هذا الدمج بين التفوق البحري والنفوذ الاقتصادي مثّل الأساس لظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في القرن العشرين، وفق ما تسميه الأدبيات الحديثة "اقتصاد البحر" الذي يمزج بين السيطرة المادية والمالية (بوناب، ٢٠٢٢، ص. ١٧٩؛ هيكل، ٢٠٢١، ص. ٢١٥).

الخاتمة :

تؤكد هذه الدراسة أن عهد ثيودور روزفلت شكل حقبة تأسيسية في مسار التوسع الإمبريالي الأمريكي (المنظم)، حيث تجسدت ملامح هذه السياسة بشكل واضح في الانطلاقة المهمة للقوة البحرية، والتي وجدت ذروة تجسيدها العملي في مشروع قناة بنما. لقد كان المشروع أكثر من مجرد منشأة هندسية؛ إنما كان الأداة التي فرضت من خلالها الولايات المتحدة نفسها قسراً في قلب الجغرافيا السياسية العالمية، محوّلةً الطموح النظري إلى هيمنة مادية ملموسة.

كذلك كشفت الدراسة أن "ملامح التوسع الإمبريالي" في عهد روزفلت لم تكن رد فعل عشوائي لمنافسات دولية، بقدر كونها سياسة ممنهجة نابعة من قناعة أيديولوجية بالفكر الامبريالي وتأصيله الفلسفي والاجتماعي. وقد تجلى هذا التوسع عبر مستويين:

-**المستوى الأفقي:** عبر التمدد الجغرافي المباشر مثل دعم انفصال بنماعن كولومبيا، والسيطرة على منطقة القناة، مما مثل شكلاً نمطيا من أشكال الإمبريالية المباشرة.

-**المستوى العمودي:** عبر إعلان "ملحق روزفلت" أو " مبدأروزفلت التفسيري لمبدأ مونرو" الذي وسع دائرة النفوذ ليشمل فرض الوصاية السياسية والمالية على دول أمريكا اللاتينية، ممهدًا لنموذج الهيمنة غير المباشرة. أما انطلاقة القوة البحرية، التي كانت حجر الزاوية في هذه الإستراتيجية، فقد انتقلت بها الإدارة الأمريكية من حيز التنظير لدى مفكرين مثل ألفرد ماهان إلى حيز التطبيق المادي الفعّال في عهد ثيودور روزفلت، فـ"الأسطول الأبيض العظيم" لم يكن مجرد ترسانة عسكرية، بل كان أداة دعاية سياسية متحركة، رسخت في الأذهان صورة الولايات المتحدة كقوة بحرية عظمى قادرة على توجيه قوتها إلى أي ركن من أركان العالم، وتأمين خطوط إمداداتها التجارية والإمبراطورية. وفي هذا الإطار، يأتي أنموذج قناة بنما كحلقة وصل مركزية تلتقي عندها جميع خيوط السياسة الروزفلتية. فالقناة كانت:

١. الهدف الإمبريالي: من خلال الطريقة التي تم بها انتزاع الحق ببنائها، والتي جمعت بين الدبلوماسية القسرية والتدخل العسكري المباشر والاستغلال السياسي للحركات الانفصالية.

٢. الوسيلة البحرية: حيث حولت القناة البحرية الأمريكية من أسطول مقسم إلى قوتين إلى كيان موحد، يمكنه المناورة بسرعة بين المحيطين، مما ضاعف من قوته الردعية والفعالية القتالية، وجعل "دبلوماسية العصا الغليظة" تهديدًا قابل للتحقق.

٣. الأداة الاقتصادية للإمبراطورية: باختصارها طرق التجارة العالمية، لم تخدم القناة الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل منحت واشنطن نفوذًا استراتيجيًا على اقتصاديات دول أخرى، محولةً الممر المائي إلى أداة للضغط الجيوسياسي والهيمنة التجارية.

وبالمجمل، يمكن الادعاء أن العنوان الذي حمله هذا البحث لم يكن وصفيًا فحسب، بل كان تحليليًا دقيقًا. فقد مثلت قناة بنما النموذج المصغر الكامل للسياسة الخارجية لثيودور روزفلت: حيث التقت الإمبريالية الطموحة مع القوة البحرية الصاعدة في مشروع واحد، ليرسم خريطة النفوذ الأمريكي في القرن العشرين. لقد كانت القناة هي "العصا الغليظة"، والإرث الدائم الذي وضع الولايات المتحدة على طريق الهيمنة العالمية، ليس فقط كقوة برية، بل كإمبراطورية بحرية بامتياز. حتى صارت عقيدة روزفلت وتوجهاته لازمة من لوازم الإرث السياسي القابل للتطبيق مع المتغيرات العالمية.

الهوامش:

* الثورة الصناعية الثانية: هي مرحلة التحول الصناعي والتكنولوجي التي بدأت نحو عام ١٨٧٠ واستمرت حتى مطلع القرن العشرين، وتميّزت بالانتقال من استخدام الفحم والحديد إلى الكهرباء والنفط والصلب. شهدت هذه الفترة ابتكارات كبرى مثل الهاتف والمصباح الكهربائي والسيارة والطائرة، مما أحدث ثورة في الإنتاج والنقل والاتصالات. كما أسهمت في ظهور الشركات الكبرى والرأسمالية الحديثة وتوسع الأسواق العالمية. أدّت هذه الثورة إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة، وأسّست لهيمنة الدول الصناعية الكبرى. للمزيد: Landes, D. S. (2003). The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present. Cambridge University Press, pp. 215–260.

* الشركات الاحتكارية الكبرى، أو Trusts، هي تجمعات شركات أو مؤسسات اقتصادية تسيطر على سوق معين أو صناعة محددة بهدف الحد من المنافسة وزيادة الأرباح. تنشأ هذه الشركات عندما تتفق عدة شركات على توحيد الإنتاج أو الأسعار أو التحكم في التوزيع. تهدف الاحتكارات إلى تحقيق سيطرة شبه كاملة على السوق، مما يمنحها قدرة كبيرة على تحديد الأسعار وشروط البيع. ظهرت هذه الظاهرة بقوة في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، خصوصًا في قطاعات النفط والسكك الحديدية والصناعات الثقيلة. أثارت الاحتكارات جدلًا واسعًا لأنها غالبًا ما تؤدي إلى استغلال المستهلكين والحد من المنافسة الحرة. للمزيد أنظر: Encyclopedia.com. (n.d.). Monopolies and trusts. Encyclopedia.com. https://www.encyclopedia.com/history/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/monopolies-and-trusts

* ألفرد ثاير ماهان (١٨٤٠–١٩١٤) كان ضابطًا بحريًا ومفكرًا أمريكيًا، يُعدّ أحد أهم منظري القوة البحرية في التاريخ الحديث. ركّز على دور البحرية في تعزيز القوة الوطنية والتأثير العالمي، مؤكدًا أن الدول التي تتحكم في البحار تستطيع فرض نفوذها على التجارة والسياسة الدولية. أشهر أعماله كتاب "تأثير القوة البحرية على التاريخ" (The Influence of Sea Power Upon History, 1660–1783) الذي حلّل التاريخ العسكري والسياسي عبر قوة البحار. ساهمت أفكاره في تطوير استراتيجيات البحرية الأمريكية وفي تشجيع سباق التسلح البحري في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. تُعتبر نظرياته حجر الأساس في دراسة الجغرافيا الاستراتيجية والقدرة البحرية للدول حتى اليوم. للمزيد ينظر: The Geostrata. (2024, August 27). Alfred Thayer Mahan and supremacy of naval power. The Geostrata. https://www.thegeostrata.com/post/alfred-thayer-mahan-and-supremacy-of-naval-power

* نظرية اجتماعية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، مستوحاة من نظرية التطور لشارلز داروين، لكنها طُبقت على المجتمعات البشرية. ترى هذه النظرية أن التنافس والصراع بين الأفراد والمجموعات يؤدي إلى بقاء الأقوى والأكثر تكيفًا اجتماعيًا واقتصاديًا، بينما يُهمّش الأضعف. استخدمت لتبرير الفوارق الطبقية والهيمنة الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الصناعية، واستلهم

منها بعض القادة السياسيين مثل الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت في دعم سياسات القوة الوطنية والتوسع الاقتصادي والعسكري، معتبرًا أن نجاح الأمة يعتمد على القدرة على المنافسة والبقاء في صدارة القوى العالمية. تعرضت النظرية للنقد لأنها تُبرّر التمييز الاجتماعي وتغفل العدالة والمساواة، لكنها أثرت بشكل كبير على الفكر السياسي والاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. للمزيد ينظر: Lumen Learning. (n.d.). Social Darwinism and imperialistic attitudes. Lumen Learning. https://courses.lumenlearning.com/wm-ushistory2/chapter/social-darwinism-and-/imperialistic-attitudes

* سياسة "العصا الغليظة" هي استراتيجية دبلوماسية استخدمها الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت في أوائل القرن العشرين، وتقوم على مبدأ: "تحدث بهدوء واحمل عصا غليظة". تعني هذه السياسة الجمع بين التفاوض السلمي والتهديد بالقوة العسكرية لفرض الإرادة الأمريكية، خاصة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. تجسد ذلك في تدخلات عسكرية مباشرة، مثل إرسال القوات الأمريكية إلى نيكاراغوا وهايتي، لتأمين المصالح الأمريكية ومنع التدخلات الأجنبية في المنطقة. LaFeber, W. (1998). The American Age: United States Foreign Policy at Home and Abroad. W. W. Norton & Company.

* هي اتفاقية أُبرمت عام ١٩٠٣م، بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كولومبيا، وقّعها وزير الخارجية الأمريكي جون هاي (John Hay) والمبعوث الكولومبي توماس هيران (Tomás Herrán)، بهدف منح الولايات المتحدة حقّ إنشاء قناة تمر عبر إقليم بنما، التي كانت آنذاك جزءًا من كولومبيا. نصّت المعاهدة على تأجير شريطٍ من الأرض بعرض عشرة أميال مقابل تعويض مالي. غير أنّ البرلمان الكولومبي رفض المصادقة عليها، مما دفع الولايات المتحدة إلى دعم انفصال بنما عن كولومبيا في العام نفسه لتوقيع معاهدة جديدة معها (معاهدة هاي-بوناو-فاريلا ١٩٠٣)، والتي منحت واشنطن حقًا دائمًا في حفر وإدارة قناة بنما ضمن منطقة واسعة تحت سيطرتها الكاملة، مقابل تعويض مالي رمزي، لتصبح بذلك أداة لترسيخ النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية. LaFeber, W. (1993). The Panama Canal: The crisis in historical perspective (2nd ed.). New York: Oxford University Press, pp. 45–51.

* يمكن تعريف الحوكمة العملية على أنها الإطار التنفيذي والتطبيقي الذي اعتمدته الولايات المتحدة لترجمة أهدافها الاستراتيجية والسياسية إلى إجراءات ملموسة على الأرض. فقد تجلّى ذلك في دعم الولايات المتحدة لانفصال بنما عن كولومبيا، وتفويض تمثيل الحكومة البنمية المؤقتة لممثل فرنسي (Philippe-Jean Bunau-Varilla) لتوقيع معاهدة هاي-بوناو-فاريلا، وهو مثال على الاستعانة بآليات غير تقليدية للالتفاف على العقبات القانونية والسياسية. من زاوية الصراع الداخلي، مثلت الحوكمة العملية مزيجًا من القرارات التنفيذية والضغط السياسي والتمثيل المؤسسي المرن، إذ اعتمد روزفلت على سلطاته الرئاسية لتجاوز رفض الكونغرس الكولومبي، ودمج بين القوة العسكرية والدبلوماسية لضمان مرور مشروع القناة. وبذلك، أظهرت الحوكمة العملية كيفية تحويل المبادئ الاستراتيجية والسياسية إلى خطوات تنفيذية واقعية،

شاملة لتجاوز المقاومة الداخلية والخارجية، وضمان السيطرة الأمريكية على القناة حتى إعادة السيادة للبنميين لاحقًا McCullough, D. (1977). The Path Between the Seas: The Creation of the Panama Canal, 1870–1914. New York: Simon & Schuster, pp. 410–426

* سياسة الباب المفتوح عبارة عن مبدأ دبلوماسي أميركي صاغه وزير الخارجية جون هاي في ١٨٩٩ يدعو إلى منح جميع الدول حقًّا متساوياً في التجارة مع الصين ومنع تقسيمها إلى مناطق نفوذ. كان الهدف ضمان الوصول المتكافئ إلى الموانئ والموارد الصينية وحماية السلامة الإقليمية والإدارية للصين من التمزق الاستعماري. ظهرت السياسة أيضاً دفاعًا عن المصالح الاقتصادية الأميركية بعد توسّع الولايات المتحدة في آسيا (لاسيما إثر الحصول على الفلبين) وخشية فقدان السوق أمام القوى الأوروبية واليابان. للمزيد: Esthus, R. A. (1959). The Changing Concept of the Open Door, 1899–1910. Mississippi Valley Historical Review, 46(3), 435–454.

* باتت الرؤية السياسية الامريكية تتغير من مبررات الانعزال فيما يوصف بتقسيم العالم الى مجالات تأثير منفصلة طبقا لعقيدة مونرو الى تسويغ الانخراط في الشأن العالمي بالترويج للقيم الامريكية الخاصة بمصطلحات مقبولة اخلاقيا مثل (حق تقرير المصير) تلك الذريعة التي اثبتت تأثيرها في كوبا والفلبين. أنظر: اندرو بريستون، مقدمة مختصرة في العلاقات الخارجية الامريكية، ترجمة: احمد طارق البوهي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات: بيروت،٢٠٢١، ص٨٩.

المصادر :

1. Beisner, R. L. (2005). Twelve Against Empire: The Anti-Imperialists, 1898-1900. University of Chicago Press.
2. Britannica. (n.d.). Panama Canal. In Encyclopaedia Britannica. Retrieved October 6, 2025, from https://www.britannica.com/topic/Panama-Canal
3. Building the Panama Canal, 1903–1914 (Milestones). Retrieved October 6, 2025, from https://history.state.gov/milestones/1899-1913/panama-canal
4. Cain, P. J., & Hopkins, A. G. (2016). British imperialism, 1688–2015: Global perspectives. Cambridge University Press.
5. Chandler, A. D. (1977). The visible hand: The managerial revolution in American business. Harvard University Press.
6. Dalton, K. (2002). Theodore Roosevelt: A biography. Oxford University Press.
7. Dominguez, J. I. (1994). Latin America's International Relations and Their Domestic Consequences. London: Routledge.
8. Grandin, G. (2006). Empire's Workshop: Latin America, the United States, and the Rise of the New Imperialism. New York: Metropolitan Books. pp. 101–128.
9. Harvard Business School Library. (n.d.). *Panama Canal: A troubled history, an astounding turnaround*. Retrieved from https://www.library.hbs.edu/working-knowledge/panama-canal-troubled-history-astounding-turnaround
10. Hay–Bunau-Varilla Treaty. (1903). Treaty Between the United States and Panama Concerning the Construction, Maintenance, and Operation of the Panama Canal. Washington, D.C.: U.S. Department

of State. Retrieved from https://www.loc.gov/law/help/us-treaties/bevans/m-ust000001-
11. Herring, G. C. (2008). From colony to superpower: U.S. foreign relations since 1776. Oxford University Press.
12. Herring, G. C. (2008). From colony to superpower: U.S. foreign relations since 1776. Oxford University Press.
13. Hobsbawm, E. J. (1987). The age of empire, 1875–1914. Vintage Books.
14. Holmes, J. R. (2008). "'A Striking Thing': Leadership, Strategic Communications, and Roosevelt's Great White Fleet." Naval War College Review, 61(1).
15. Hounshell, D. A. (1984). From the American system to mass production, 1800–1932: The development of manufacturing technology in the United States. Johns Hopkins University Press.
16. Johnson, A. M. (1958, October). Theodore Roosevelt and the Navy. U.S. Naval Institute Proceedings. U.S. Naval Institute. https://www.usni.org
17. Karsten, P. (1971). The nature of "influence": Roosevelt, Mahan and the concept of sea power. American Quarterly, 23(4).
18. LaFeber, W. (1998). The new empire: An interpretation of American expansion, 1860–1898. Cornell University Press.
19. Library of Congress. (n.d.). Railroad expansion in the United States, 1870–1900.
20. Lumen Learning. (n.d.). *Roosevelt's "Big Stick" foreign policy & Panama Canal*. Retrieved from https://courses.lumenlearning.com/suny-mcc-ushistory2os2xmaster/chapter/roosevelts-big-stick-foreign-policy
21. Mahan, A. T. (1890). The influence of sea power upon history, 1660–1783. Project Gutenberg.
22. Maurer, N. (2006). The Economic Impact of the Panama Canal, 1903–1937 (Harvard Business School Working Paper No. 06-041). Harvard Business School. pp. 1–8, 25–30. Retrieved October 6, 2025, from https://www.hbs.edu/ris/Publication%20Files/06-041.pdf
23. McCullough, D. (1977). The Path Between the Seas: The Creation of the Panama Canal, 1870–1914. New York: Simon & Schuster.
24. McMahon, C. (2018). The Great White Fleet Sails Today? Naval War College Review, 71(1).
25. McPherson, J. M. (2007). Battle cry of freedom: The Civil War era. Oxford University Press.
26. Miller Center. (n.d .(.*Theodore Roosevelt: Foreign affairs* .University of Virginia. Retrieved from https://millercenter.org/president/roosevelt/foreign-affairs
27. Mitchener, K. J. (2004). The economic consequences of the Roosevelt Corollary. Explorations in Economic History, 41(1).
28. Mitchener, K. J., & Weidenmier, M. (2005). Empire, public goods, and the Roosevelt Corollary. Journal of Economic History, 65(3).
29. Morris, E. (1979). The rise of Theodore Roosevelt. New York: Coward, McCann & Geoghegan.
30. National Park Service. (n.d.). Agriculture and economy in the American West.
31. Ninkovich, F. (1986). Theodore Roosevelt: Civilization as ideology. Diplomatic History, 10(3).
32. Office of the Historian, U.S. Department of State. (n.d.). Milestones:

Building the Panama Canal, 1903–1914. In Milestones in the history of U.S. foreign relations. U.S. Department of State. https://history.state.gov/milestones/1899-1913/panama-canal

33. Panama Canal Authority (Autoridad del Canal de Panamá). (n.d.). Maritime Services — Trade routes / Transit times. Retrieved October 6, 2025, from https://pancanal.com/en/maritime-services/trade-routes/

34. Rabe, S. G. (2023). Theodore Roosevelt, the Panama Canal, and the making of American overseas influence. Journal of American History, 110(2).

35. Rabe, S. G. (2023 .(*Theodore Roosevelt, the Panama Canal, and the Roosevelt Corollary to the Monroe Doctrine .IDEAS Journal* ،OpenEdition. Retrieved from https://journals.openedition.org/ideas/16670

36. Schmitt, M. (2010). Anti-Imperialism: A Documentary History of a Movement. Greenwood Publishing Group.

37. Smith, P. H. (2008). Talons of the eagle: Dynamics of U.S.-Latin American relations. Oxford University Press.

38. Theodore Roosevelt Center. (n.d.). Root-Takahira Agreement. Retrieved from https://www.theodorerooseveltcenter.org/Learn-About-TR/TR-Encyclopedia/Foreign-Affairs/Root-Takahira-Agreement

39. Trask, D. F. (1981). The war with Spain in 1898. New York: Macmillan.

40. U.S. Census Bureau. (1911). Twelfth census of the United States: 1900. Government Printing Office.

41. U.S. Department of State. (n.d.). Milestones: 1899–1923 – Roosevelt Corollary to the Monroe Doctrine. Office of the Historian. https://history.state.gov/milestones/1899-1923/monroe-corollary

42. U.S. Department of State. (n.d.). Panama Canal Treaties and Related Documents. Washington, D.C.: Office of the Historian. Retrieved from https://history.state.gov/milestones/1899-1913/panama-canal

٤٣. اندرو بريستون، مقدمة مختصرة في العلاقات الخارجية الامريكية، ترجمة: احمد طارق البوهي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت،٢٠٢١.

٤٤. بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، عمان، ط٣، ٢٠٠٧م.

٤٥. حيدر، لازم عزيز. (٢٠١١). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤–١٩٠٥ م). *مجلة كلية التربية*، مجلد ١(٣). https://search.emarefa.net/detail/BIM-308200

٤٦. العتابي، عبد الله حميد (٢٠٠٩)،أسس السياسة الخارجية الامريكية ١٧٧٥–١٩٠٩ دراسة تاريخية، المكتبة الوطنية، بغداد.

٤٧. ـــــ عبد الله حميد (٢٠٠٩). السياسة الأمريكية تجاه قناة بنما ١٨٤٦–١٩١٨ [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق.

٤٨. فريد زكريا، من الثروة الى القوة، الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤٩. نيل فرجسون، الصنم: صعود وسقوط الامبراطورية الامريكية، ترجمة معين محمد الامام، الرياض، مكتبة العبيكان،٢٠٠٦م.

٥٠. هاشم كاظم نعمة، الهيمنة الامريكية ١٨٢٤–١٩٨٩،مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع، ٢٠٢٤.